الفصل السابع

التصنيع فى ظل سياسة الباب المفتوح فى مصر
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

تمهيد :

أولا : اطلاله على ميلاد الانفتاح الاقتصادى فى مصر السبعينات .

ثانيـا : طبيعة التصنيع فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

مقدمـــة :

شهد المجتمع المصرى فى عقد السبعينات نمطا تنمويا جديدا يعتمد على سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتحت دعوى تصحيح المسار الاشتراكى والانفتاح على العالم بعد الانغلاق الذى ساد حقبة الستينات ، جاءت كلمة الانفتاح الذى عرفها القاموس السياسى المصرى حديثا غداة ورقة أكتوبر ، تلك الوثيقة الايديولوجية التى بها فتح باب الاقتصاد المصرى على مصراعيه لاختراق وتغلغل رأس المال الأجنبى والشركات متعددة القوميات .

وتعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادى التى سادت المجتمع المصرى فى مصر السادات ، انحرافا مبينا عن طريق الاستقلال الوطنى ، والولوج فى القسمة الدولية للعمل . لقد أثرت هذه السياسة فى مجمل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع . وباعتبار أن التصنيع لب العملية التنموية وركيزة الاستقلال الوطنى ، فإن هذا الفصل يسعى إلى توضيح كيف أن الانفتاح الاقتصادى فى مصر عمل على تقويض التصنيع ، ومن ثم هدم تجربة التنمية المستقلة ، وجر المجتمع المصرى إلى فلك النظام العالمى .

أولا : إطلالة على ميلاد الانفتاح الاقتصادى فى مصر السبعينات .

بنهاية عقد الستينات ورحيل عبد الناصر – جسديا – فى سبتمبر ١٩٧٠ وتولى أحد رفاقه الذى ينحدر من نفس الأصول الطبقية زمام الامور ، شهد المجتمع المصرى تغيرات حادة على مستوى الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . إن التغير فى هوية النظام الحاكم فى عقد السبعينات كان له عظيم الأثر فى تغير شكل وطبيعة البنية الاقتصادية فى مصر . إن السمة الراديكالية التى اتصفت بها حقبتى الخمسينات والستينات ما لبثت أن تغيرت وغربت فى بداية عقد السبعينات خاصة بعد أن حدث تعديل فى أنماط التفاعلات والصراعات سواء على المستوى الغربى أو المستوى العربى . ففى ظل التقارب العربى والقطيعة مع الاتحاد السوفيتى والانفراج على الولايات المتحدة ، أخذ المجتمع المصرى ينهج نهجا مخالفا عن خط عبد الناصر ، عرف بالاشتراكية الديمقراطية . لقد كانت الاشتراكية الأخيرة بمثابة الانقلاب عن خط عبد الناصر أو قل ثورة مضادة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [١] . إن الناصرية التى جاءت بالسادات وفقا لكلمة " مكسيم رودنسون " قد أنجبت حافرى قبرها [٢] .

---

(١) P.J. Vatikiotis (ed), "Egypt", in : the political economy of Middle East p. 119.

(٢) أحمد الشيخ ، عرض كتـــاب بيرميـــريل ، مصر الانقطاع مرحلة السادات : من ناصر إلى مبارك ، ص ١٩٣ .

وتحت دعوى تصحيح المسار الاشتراكى وتحقيق الانفتاح الاقتصادى بعد الانغلاق الخانق ، ثم إعادة دور القطاع الخاص ، وإعادة تقليم وتقييد وتحجيم دور القطاع العام ، وفك كثير من الإجراءات الاشتراكية وإطلاق حرية رأس المال والربح الفردى بلا حدود ، جاءت الاشتراكية الديمقراطية على نمط أوربا الغربية محل الاشتراكية المتطرفة على النمط الشرقى . لقد كانت كلمة الانفتاح هى التسمية الدارجة لسياسة الباب المفتوح ، والتى بمقتضاها فتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبى والشركات الأجنبية لنهب الفائض الاقتصادى ، ومن ثم الدخول فى مجالات الاستثمار والإنتاج بدءا من الصناعات الاستهلاكية الوسيطة إلى العقارات واستصلاح الأراضى والتصدير والاستيراد . وبهذا تكون قد أعيدت سيطرة رأس المال الأجنبى المستغل مرة أخرى ، تلك التى صفتها وقضت عليها مرحلة الستينات [١] .

ويعتبر عام ١٩٧٤ نقطة البدء فى انتهاج سياسة الباب المفتوح كسياسة رسمية للبلاد ، ذلك العام الذى اقترع فيه على ورقة أكتوبر ، وإقرار القانون رقم (٤٣) لسياسة الاستثمار العربى والأجنبى ، اللذان يعدان العنصران الجديدان فى السياسة الجديدة . وتعد وثيقة اكتوبر التعبير الأيديولوجى الرسمى للسياسة الجديدة ، فهذه الوثيقة التى أعدت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ – ومن هنا كان اسمها – حددت للبلاد مهمات أساسية أهمها الانفتاح الاقتصادى داخليا وخارجيا [٢] .

والواقع أن كلمة الانفتاح الاقتصادى لم يتعارف عليها القاموس السياسى إلا فى ربيع عام ١٩٧٣ ، فهو لفظ حديث الاستعمال فى اللغة العربية . ففى ١٩٧٣/٤/٢١ طالعت الحكومة برئاسة السادات مجلس الشعب ، أن هدف الانفتاح الاقتصادى هو تطوير الاقتصاد القومى ، على أن التدشين الواقعى لسياسة الانفتاح الاقتصادى جاء فى ورقة أكتوبر التى نصت على أن الانفتاح الاقتصادى هو لب استراتيجية العمل فى المرحلة القادمة ، خاصة بعد أن عرضت أهم المشكلات الاقتصادية التى تكتنف المجتمع المصرى . إن التحليل الإجمالى لوثيقة أكتوبر يوضح أنها تعنى فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار الخاص المباشرة ، وحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المصرية . والواقع أن استثمار رؤوس الأموال لا يتمحور فقط أو يكون مداه إنشاء المشروعات الجديدة فحسب ، بل المساهمة أيضا فى تجديد المشروعات القائمة [٣] .

---

(١) جمال حمدان ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٢) فرانسوا ريفييه ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣) جودة عبد الخالق " التعريف بالانفتاح وتطوره فى الانفتاح " ، فى : الجذور ... الحصاد ... المستقبل ، ص ٢٣ – ٢٨ .

لقد أضحى المجتمع المصرى منذ حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى سياسة رسمية للبلاد ، والتحول فى السياسة الخارجية والمضى قدما فى اتفاقية السلام مع إسرائيل تحت رحمة الولايات المتحدة الا ريكية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . إن مصر فى السبعينات قد رهنت استقلالها من أجل السلام والمعونات والرخاء الامريكى فباتت سجينه للتبعية الأمريكية . لقد ظنت القيادة السياسية فى مصر السبعينات أن السلام مع إسرائيل وجعل أمريكا شريكا كاملا سوف يجلب فى أعقابه انتعاشا ملحوظا فى مستويات المعيشة ، وإن هذا السلام سيكون بمثابة مظلة تحمى رؤوسهم وطعام يسد جوعهم وملابس تستر عريهم . لقد كان السلام من وجهة النظر المصرية تمثل نهاية أزمة اقتصادية حادة ، وانفلاقا خانقا أتت بها الفترة السالفة لحكم السادات . ولكن خاب ما ظنته القيادة المصرية وسقطت فى حبائل المنظومة العالمية وتقسيم العمل الدولى وخاصة الأمريكى (١) .

لقد عملت الولايات المتحدة خاصة بعد بدء الاتصالات بها مباشرة فى اعقاب حرب ١٩٧٣ ، على إخضاع الاقتصاد المصرى برمته لها . فكان ذلك من خلال الإغراق فى الديون ، واختراق القطاع الخارجى للداخل ، وتقليص العلاقات مع الدول الاشتراكية ، وإصدار قانون الاستثمار ، وفتح الباب على غاربه أمام البنوك الأجنبية للمشاركة فى الداخل . وإذا كان عبد الناصر قد سجل فى أحد اجتماعات مجلس الوزراء المصرى موقفا وطنيا حينما قال " إننا حقا فى حاجة إلى مساعدات البنك الدولى ، ولكننا لا نسمح لخبرائه أو لأعضائه الذين يزورون مصر الآن (١٩٦٩) بالعبث باقتصادنا أو تجاوز حد الأمن بالنسبة للمعلومات التى يطلبونها إلى إدارة المخابرات المركزية ، فإن السادات كان على العكس منه ، إذ سجل موقفا انهزاميا يبعد كل البعد عن كل ما هو وطنى حين سمح بسياساته للقاصى والدانى أن يلعب بمقدرات التنمية وأن يكون أحد أطراف اللعبة الاقتصادية الدولية (٢) .

وغنى عن البيان أن الدعوة للانفتاح الاقتصادى قديمة . فهى ترجع إلى أبعد من تاريخ اعتمادها سياسة رسمية للبلاد غداة حرب اكتوبر ١٩٧٣ . فقد كانت تتردد داخل مصر بصورة غير مرئية وخافتة فى منتصف عقد الستينات وقبيل الانحدار العسكرى فى يونيو ١٩٦٧ ، وتحديدا غداة انتهاء أول وآخر خطة تنموية شهدتها مصر ، ثم أخذت هذه الدعوة تتردد بصورة علنية وبقدر أكبر من التركيز بعد انتكاسة يونيو ١٩٦٧ خاصة حينما ازداد نشاط القوى الرأسمالية فى الداخل نتيجة ضعف النظام بسبب الهزيمة ، وتخفيف قبضته داخل البلاد بعض

---

(١) ايتان هابروزف وايهود يعارى ، حدث فى كامب دافيد : المفاوضة على الطريقة الساداتية ترجمة ابراهيم منصور ، ص ١٨٧ .

(٢) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ٧٤ - ١٩٧٩ ، الجزء الأول ، ص ٢٤٩ .

الشئ وانهيار معظم أجهزته ومؤسساته ، وانشغال القيادة السياسية بموضوع استعادة الأرض المحتلة . وجدير بالتوضيح أن الدعوة لم يعل صوتها مرة أخرى – تحديدا – إلا فى عام ١٩٧٤ ، حينما أعلن الانفتاح الاقتصادى سياسة رسمية للبلاد . بمعنى آخر أنه إذا كان الانفتاح الاقتصادى قد تمت ولادته فى عام ١٩٧٤ ، فإن سنوات مخاضة ترجع إلى وقت انتهاء الخطة الخمسية الأولى ، أما شهادة ميلاده فكانت القانون (٤٣) لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة [١] .

ومنذ صدور القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ الخاص بالاستثمار العربى والأجنبى ، وتعد سياسة الانفتاح الاقتصادى سياسة رسمية للبلاد ، إذ أصبح هذا القانون حجر الأساس فى هذه السياسة . وإذا كانت المذكرة الإيضاحية للقانون تذهب إلى أنه ينظم استثمار رأس المال الأجنبى داخل البلاد والمناطق الحرة ، إلا أن حقيقة الأمر أن هذا القانون يفتح كل الأبواب الموصودة على مصراعيها أمام غزو رأس المال الاجنبى دون ضوابط لحماية الاقتصاد المصرى أو لصيانة الاستقلال الوطنى ، ويعطى دون منع بشكل فاضح مزايا جمة لرأس المال الأجنبى تفوق ما أعطاه لرأس المال الوطنى . وإذا أوضح هذا القانون أنه يعمل على تشجيع وإغراء رأس المال الاجنبى للقدوم إلى مصر والمساهمة فى تمويل مشروعاته ، فإنه بالأحرى يعمل على تمكينه من السيطرة على السوق المصرى وإتاحة الفرصة لاستنزاف الاقتصاد القومى ، ومن ثم جره إلى قسمة العمل الدولية [٢] .

لقد غلف القانون المصرى للمشروعات الأجنبية حماية جعل منها اقتصادا مستقلا داخل الاقتصاد القومى ، وله سمة تميزه عن القطاع الخاص أيضا . وقد أقر القانون عدم جواز تأميم المشروعات الأجنبية أو مصادرتها أو فرض الحراسة على أموالها، وكذلك تعتبر المشروعات الأجنبية من القطاع الخاص أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال المساهمة فيها ، ولا يجوز تطبيق القوانين المنظمة للقطاع العام العاملين فيه . زد على ذلك اطلاق الاستيراد دون عوائق ، وإعفاء المشروعات الأجنبية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات تزيد إلى ثمان سنوات وإعفاء الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة من الضرائب والرسوم الجمركية وكذا من تحديد الأسعار . من ذلك يمكن القول أن نظام الاستثمار الأجنبى فى مصر أضحى اقتصاد قائم بذاته داخل الاقتصاد المصرى ، وبه تخلت الدولة من كافة قوانين مرحلة التحول الاشتراكى من حيث الملكية والنشاط والإدارة والعمال والأرباح والاستيراد والنقد

---

(١) عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، ص ١٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١١ .

الاجنبى . وبذا يكون نظام الاستثمار الأجنبى قطاعا ثالثا داخل الدولة والاقتصاد القومى [1] .

مما سبق يتضح أن ثمة دعوة خطيرة تضمنها قانون الانفتاح الاقتصادى تتمثل فى دعوة رأس المال الأجنبى لسلب ثروات البلاد ونهب الفائض الاقتصادى لها ، واستغلال طاقة عمالها ، ومنحه بعد ذلك الحماية القانونية . لقد أفرطت قوانين الانفتاح الاقتصادى فى منح رأس المال الأجنبى والخاص بالإعفاءات الضريبية سواء على الضرائب التجارية أو الصناعية والضريبة العامة على الإيراد ورسم الدمغة وكذا أرباحها المعفاه من كل الضرائب مرة أخرى ، خاصة إذا ما أعيد استثمارها فى هذه المشروعات المقامة من جديد لمدة تصل إلى ثمانية اعوام كاملة تبدأ من تاريخ بدء الإنتاج أو النشاط .

ثانيا ، طبيعة التصنيع فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

على الرغم من أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد وضعت لتنشيط الاقتصاد ودفعه إلى الأمام ، إلا أن سياسة الباب المفتوح والإغراق بالاستيراد دون تحويل عملة وتشجيع القطاع الخاص والشركات المتعددة القوميات ، أصابت التصنيع والقطاع العام بالتدهور ، لقد أدى تمييز الواردات الأجنبية فى الرسوم الجمركية وأسعار العملات التشجيعية وامتيازات الضرائب المختلفة إلى منافسة ضارية للقطاع العام والإنتاج الوطنى ، أوضح أشكالها المخزون الراكد من التصنيع الذى قدر بنحو ٣ إلى ٤ آلاف مليون جنيه ، كما انعكس أيضا فى تراجع كثير من خطوط الصناعة المحلية فى التصدير بما فى ذلك غزل القطن ومنسوجاته ، والصناعات التى اتجهت إليها مشروعات الانفتاح مثل الصناعات الكمالية والطفيلية مثل المياه الغازية والمرطبات والنسيج ، والأخرى التى هرولت إلى المناشط غير الصناعية المتمثلة فى الأعمال التجارية والخدمية والعالية الربح والسريعة العائد ، وكذا فى ارتفاع نسبة الواردات الاستثمارية إلى إجمالى الواردات المصرية [2] .

إن إطلاق حرية الاستيراد دون قيود ، يعنى تدفق السلع المستوردة إلى السوق الداخلية ، ومن ثم نشأة منافسة غير متكافئة بين ما هو مستورد وما هو محلى . لقد أدت تلك الأفعال إلى وجود صعوبات متعددة . فبعد أن خيمت الحماية الجمركية بما يشبه وضع احتكارى على الصناعات المصرية ، خيمت حالات الإفلاس وتراكم المخزون والاستغناء عن كثير من العمال ،

(١) فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

(٢) بريان تيرنر ، ماركس ونهاية الاستشراق ، ترجمة يزيد صايغ ، ص ٣٠ .

وساد وضع خاص من المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية ، وصناعة الملابس ، وبعض الصناعات الكيماوية والمعدنية والصناعات الاستهلاكية الطفيلية ، والأهم من ذلك كله ضرب وتفكيك القطاع العام .

من كل ذلك يمكن القول بناء على تقارير اتحاد الصناعات المصرى لعام ١٩٧٥ ، أن إطلاق سياسة الانفتاح الاقتصادى دون عوائق جرّت الصناعة المصرية المحلية إلى منافسة غير متكافئة وفرضت عليها معايير السوق الدولية (١) .

وبالنظر إلى توزيع رأس المال المستثمر على القطاعات المختلفة فى القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ ، يتكشف لنا أن الصناعة قد احتلت المركز الثانى بعد قطاع الخدمات والبنوك . وفيها بلغ رأس المال المصرى حوالى ٥٦ ٪ من إجمالى رأس المال المستثمر ، بينما بلغ رأس المال العربى حوالى ٢٥ ٪ ، ورأس المال الأمريكى حوالى ٦ ٪ . وبالنظر إلى مجموع رأس المال المستثمر فى المشروعات الصناعية التى اقيمت حتى ١٩٨١/١٢/٣١ نجدها بلغت حوالى ٢٢٧ مليون جنيه تمثل حوالى ٦ر٢٢ ٪ من إجمالى المساهمات فى مشروعات الانفتاح والتى تقدر بحوالى ٩ر١ مليار جنيه ، وتقدر مساهمة رأس المال العام المصرى بثلث إجمالى المساهمات فى تلك المشروعات . وبيد أن رأس المال المصرى والأجنبى فى قطاع الصناعة يتسم بالضآلة ، إلا أنها تمثل ظاهرة هامة وجديرة تلك التى تتمثل فى ظهور البرجوازية المصرية مرة أخرى وخاصة فى تداخلها مع برجوازية الدولة والرأسمالية الدولية فى كيان عضوى جديد (٢) .

أما عن هيكل توزيع رؤوس الأموال فى المشروعات الصناعية حتى ٨١/١٢/٣١ يتضح أن مساهمة رأس المال المصرى الخاص والعام فى المشروعات الصناعية الانفتاحية تتراوح ما بين ٤٩ ٪ فى الصناعات المعدنية ، ٨٣ ٪ فى صناعة التعدين ، أما مساهمة رأس المال الأجنبى بشكل عام فكانت تتميز بالانخفاض إذ حققت ٧ر١٠ ٪ ، ١ر٣ ٪ على التوالى ، وكان الباقى لاستثمارات عربية وهذا يعنى أن المشاركة والتداخل بين الرأسمالية المصرية الصناعية كانت مع الرأسمالية الأوربية والعربية تفوق عن مثيله مع الرأسمالية الأمريكية . وبإلقاء الضوء عن المشروعات المشتركة فى قطاع الصـــناعة ، نجـــد أن القطاع العام قد أسهم فى إقامة

---

(١) فرانسوا ريفييه ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٢) J. Waterbury, op. cit., p. 148.

٥٥ مشروعا صناعيا تقدر مساهمته بحوالى ٢٠٧ مليون جنيه ، ذلك يمثل ٤٠ ٪ من إجمالى مساهماته فى جميع القطاعات (سلعية وتوزيع وخدمات) وتتوزع هذه المساهمة كما يلى : صناعة الغزل والنسيج ٧ر٤٦ مليون جنيه ، والصناعات الكيماوية ٤ر٦٢ مليون جنيه ، وصناعة مواد البناء الحراريات ٥٠ مليون جنيه ، والصناعات الهندسية ٣٥ مليون جنيه ، وقد أسهمت البنوك بالجزء الأعظم من رأس المال النقدى الذى قدمه القطاع العام (نسبة ٥٢ ٪ من إجمالى مساهمة القطاع العام البالغ ٨ر٥٧ ٪) . أما النسبة الباقية وهى ٨ر٥ ٪ فقط أخذت فى القطاع الصناعى صورة المشاركة بالأصول العينية والشركات وخاصة الآلات والعدد ، أى إدماج جزء من أصولها فى شركات مشتركة جديدة (١) .

وعلى الرغم من أن القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٧٥ ينص على ضرورة الاحتفاظ بنسب الملكية العامة فى شركات القطاع العام على ما كانت عليه وقت صدور القانون عند إقامة المشروعات المشتركة ، فإن بعض شركات القطاع العام قد حصلت رغم ذلك على تصاريح خاصة للتحول إلى شركات مشتركة دون الالتزام بالقيد السابق ذكره . ونتيجة معارضة ذلك الاتجاه فقد أسفرت المعارضة عن إيقاف أحد المشروعات الهامة " المشاركة بين أيديال وشركة طومسون الفرنسية " .. لكن رغم هذا الاتجاه ، إلا أن هناك أكثرمن عشرين مشروعا مشتركا تمت الموافقة عليها من وزارة الصناعة . ومن بين هذه المشروعات قطاعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية والمعدنية بالإضافة إلى أكثر من عشرين مشروعات مشتركا كانت قيد البحث والدراسة . ومن بين المشروعات الجديدة التى تمت الموافقة عليها شركة كلورايد ايجبت للبطاريات برأسمال قدره ٦ر٤ مليون جنيه ، وتضم إحدى شركات القطاع العام وهى الشركة العامة للبطاريات التى لا تسهم فى رأس المال باكثر من ٣٨ ٪ ، بينما تسهم شركة كلورايد وهى شركة عابرة للجنسيات وذات منشأ بريطانى وبنك بركليز بنسبة ٥٢ ٪ . وقد التزم المشروع الجديد بضرورة دفع نسب ٤ ٪ فى صورة حقوق Royalties ومدفوعات تكنولوجية إلى شركة كلورايد مقابل اســـتخدام الاسم والخبرة التكنولوجية علاوة على حصة الشريك الأجنبى فى الارباح (٢) .

---

(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولـــة التابعـة : دراسة فى التغيرات الاقتصادية فى مصر ، ٧٤ – ١٩٨٢ ، ص ٤٠٩ .

(٢) محمد عبد الشفيع ، التطور التكنولوجى واستراتيجية الاعتماد على الذات ، فى : الفكر الاستراتيجى العربى (مجلة) ، ص ١٢٥ .

ويلاحظ من خلال مجمل القروض والاستثمارات الأجنبية ، أن ثمة جهة خارجية جديدة استحوذت على السلطة من أجل تحديد استراتيجية الاستثمار والنمو أو لتحديد صورة المستقبل ، وفى تشكيل البنية الاقتصادية . وتكشف أيضا خريطة القروض بصورة قاطعة أنها اختارت المشروعات وفق استراتيجيات محددة ، وهذه الاستراتيجية بالتالى تتوازى فى مبادئها مع أوضاع تقسيم العمل الدولى ، كما أنها عملت على تأثيرها بصورة حاسمة على تخصيص الموارد المحلية ، بحيث لا يكون التأثير كأمر واقع فقط ، بل تسعى إلى وجود اعتراف قانونى من الدول المقترضة .

أما ما يهمنا فى مجال التصنيع ، فنظرة فاحصة على خطة القروض يتضح أولا : أن القروض وجهت بالأساس إلى المحالج وصناعة الغزل والنسيج.والسماد والأسمنت ، وهذا ما يشير إلى أولوية خاصة بالصناعات المرتبطة بالزراعة ، وللصناعات المرتبطة بالتعمير والإنشاءات المدنية . ثانيا : أن الشركات التى دخلت فى الاتفاقيات كانت شركة عبود سابقا للأسمدة وشركتا بنك مصر للغزل والنسيج فى المحلة الكبرى وكفر الدوار ، وشركة اسمنت بورتلاند بطره . يعنى ذلك أنها كانت كلها من الشركات التى بدأت كقطاع خاص ويستثنى من ذلك شركة أسمنت السويس التى جاءت فى الخطة لدواعى احتياجات التعمير . من ذلك يمكن الزعم أن هذه الاختيارات لم تكن محض صدفة ، فتطوير شركات لها تاريخ خاص كان له أثر إيجابى لدى القطاع الخاص المصرى ، أى أنه كان حافزا معنويا للقطاع الخاص ، وفى الوقت ذاته مطلبا سياسيا . كما أن إقرار الاتفاقيات على تحرير نسب الأرباح التى تحققها هذه الشركات سعى إلى التأثير على سياسة التسعير برمتها ، كما سعى من جهة أخرى إلى خروج قضية بيع أسهم هذه الشركات للقطاع المصرى والأجنبى على السواء .

إن دخول القطاع الخاص فى شركات القطاع العام كمشارك كان مطلبا دائما وحيويا للقوى الغربية ، لأن عودة القطاع الخاص إلى بعض المواقع التى أممت يمثل بالضرورة أهمية خاصة ونوعا من رد الاعتبار [1] .

لقد عملت سياسة الانفتاح الاقتصادى على التصفية الجسدية لبعض الوحدات المنتجة فى القطاع العام ، وأرادت من ذلك أن تضعها فى صورة تبدو من خلالها بأنها غير اقتصادية وغير كفأة أمام منافسة الشركات الأجنبية ومنتجاتها المستوردة ، لذا كان على هذه الشركات حرصا على وجودها قيد الحياة أن تبحث عن شريك أجنبى بأى ثمن ، وفى المقابل كان على

---

(١) عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

الاحتكارات الأجنبية أن تحدد نوع وكم الشركات التى لها البقاء أو الفناء . إن أشكال الاشتراك الأجنبى يتضح فى انتقال الشركات الصناعية إلى إنتاج سلعها تحت أسماء الماركات العالمية التى فرضها الانفتاح على النمط الاستهلاكى ، واستخدام أسماء الماركات العالمية يعنى شراء كل حزمة حقوق المعرفة من الشركات صاحبة الماركات ، فضلا عن قبول سيطرة خبرائها على التشغيل والإدارة تحت شعار ضمان جودة المنتجات والتى تحمل اسم الشركات الأجنبية بكل ما يتضمنه ذلك من تبعية واستنزاف للموارد (١) .

إن ما حدث للقطاع العام الصناعى فى مصر من تحول إلى التبعية الكاملة لم يأت باسم زيادة التصدير ، وإنما لإمكان التسويق فى السوق المحلية ، وبذا تحددت مهمة شركات القطاع العام فى عمليات تصنيع تابعة وهامشية تغذى السوق المحلية بمصنوعات الشركات عابرة الجنسية دون وجود مشاكل الجمارك ، أو بالأحرى منافسة الصناعة الوطنية فى السوق المحلى أو ما يسمى منهج التصنيع عن طريق الاستعاضة عن الواردات . ولم تقف حدود استراتيجية غزو رأس المال الأجنبى للشركات الصناعية عند هذا الحد ، بل سعت جاهدة للمشاركة فى رأس المال كان مجمل النتائج عن ذلك أن أفلست وصفيت الوحدات المنتجة . ففى اتجاه ما سعى إليه البنك الدولى وآلياته المتعددة حدث تحول جذرى فى وظيفة القطاع العام والسيطرة عليه ، فجاءت كل السياسات تهدف إلى خفض وزنه النسبى خاصة فى مجال الصناعة التحويلية . لقد عملت المخططات الخارجية على التصفية الجسدية لكل وحدات القطاع العام من خلال إنهاء ملكية الدولة للشركات المنتجة بهدف تفرد القطاع الخاص الأجنبى المحلى بملكية وسائل الإنتاج الصناعى .

ويحتل القطاع العام الصناعى الجزء الأكبر من القطاع العام فى مصر ، ونستدل على ذلك من النسب المتعاظمة التى يستوعبها من رأس المال المستثمر والعمالة وما يولده أيضا من نسبة كبيرة من الإنتاج والقيمة المضافة والأجور . وينبغى أن نشير فى هذا الصدد إلى أن إجمالى المال المستثمر لشركات القطاع العام فى عام ١٩٧٩ بلغ حوالى ١٢٠٢٧ر٤ مليون جنيه كان نصيب القطاع العام الصناعى منه ٤٥٩٥ر٨ مليون جنيه ، أى أكثر من الثلث . أما نصيبه من الأجور فقد بلغت حوالى النصف أى بنسبة ٤٩ر٢ ٪ . وإذا كان ذلك أحد وجوه الحقيقة فإن الوجه الآخـــر يتمثل فى انخفاض النصيب النسبى للقطاع العام الصناعى من القيمة المضافة فى القطاع العـــام ككل فى الســـنوات الأخيرة من عقد السبعينات . ويتمثل

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

الضعف فى القطاع العام الصناعى أيضا فى انخفاض إنتاجية الجنيه من الأجر وذلك من ٧٢١ر٥ جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى ٦٣٣ر٥ جنيه فى عام ١٩٧٩ ، بينما ارتفعت الإنتاجية المذكورة فى القطاع العام ككل من ٦٠٢٤ر٦ جنيه فى العام الأول ، إلى ١٠٨ر٦ جنيه فى العام الأخير (١) .

ووفقا لأرقام المتابعة الكمية للوحدات الإنتاجية نجد أن بعض الصناعات حققت زيادات متفاوته بينما حقق البعض الآخر نقصا فى حجم الإنتاج عن عام ١٩٧٥ . ففى الخامات الاستخراجية حقق الملح والفوسفات زيادة واضحة ، وفى المقابل حقق خام الحديد نقصا (- ١٠ر٧ ٪) ، والصناعات الغذائية (سكر ، جبن أبيض ، مسلى صناعى ، علف حيوانى ، مياه غازية ، بيرة ، سجائر) زيادات كمية ، كما أن الغزل والنسيج حقق زيادات باستثناء غزل الحرير (- ١٠ ٪) . أما المنتجات المعدنية فقد حققت نقص فى : زهر خام (- ٩ر١٦ ٪) ، قطاعات صلب ثقيلة (- ٦ر٨ ٪) ، حديد تسليح (- ٥و٢٥ ٪) ، ومواسير صلب (- ١ر١١ ٪) ، وفى المقابل تحققت زيادات فى بعض المنتجات الأخرى مثل : المنتجات المعدنية (اسطوانات بوتاجاز وماكينات كهربائية) ، أما المنتجات غير الكهربائية (عداد المياه) فقد نقص إنتاجها بنحو (٩ر٧ ٪) ، وصناعة وسائل النقل بنحو (- ٢ ٪) ، وسيارات ركوب نصر بنحو (- ٥ر٩ ٪) ، والكابلات والأسلاك الكهربائية (- ٧ر٢١ ٪) ، وفحم الكوك (- ٤ر٢ ٪) ، وفى مقابل ذلك ازداد الإنتاج من الأتوبيسات والتليفزيون والثلاجة الكهربائية والمنتجات الكيماوية وإنتاج إطارات السيارات والجرارات ومنتجات الأسمنت والزجاج (٢) .

ويلاحظ من العرض السابق أن نقص واضح فى الإنتاج شمل صناعات ثقيلة وأساسية ، ويرجع ذلك لأسباب متباينة ، بعضها يتعلق بالنقص فى المستلزمات وقطع الغيار بسبب الخلاف مع السوفييت ، وعزوف الغرب عن الامداد ، والبعض الآخر يتعلق بافتعال اختناقات يستفيد منها الموردون والمستوردون ، فضلا عن التوسع العشوائى فى قطاع الاستيراد والزيادة فى المخزون الراكد من المنتجات الصناعية .

وإذا كانت الصناعات التحويلية فى سنوات الانفتاح حتى قبل عام ١٩٧٧ قد حققت معدلات نمو مرتفعة . فإن هذه المعدلات شهدت تباطوء فى معدلاتها مع عام ١٩٧٨ . وبمقارنة

---

(١) محمد عبد الشفيع " التكنولوجيا الصناعية المصرية فى الثمانينات " ، فى : المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ص ٢ .

(٢) عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

ارقام ١٩٧٣ مع أرقام ١٩٧٧ وفقا لأرقام البنك الدولى يتضح أن ٢١ منتجا من المنتجات الصناعية قد تراجعت ، كما تحققت زيادات متفاوتة فى ٤٠ منتجا . ويلاحظ من أرقام السنوات ٦٩ - ١٩٧٧ أن الزيادة المحققة فى الأعوام ٧٤ - ١٩٧٧ كانت غير منتظمة فى ٢٩ منتجا ، وتتضمن جزئيا أو كليا محاولة للعودة إلى أعلى مستوى للإنتاج تحقق فى السنوات السابقة على عام ١٩٧٣ . ففى ٤ منتجات من هذه الحالات (غزل الصوف ، سماد سلفات النشادر - كتل حديد نصف مشكلة ، وقطاعات الصلب ، سيارات النقل) لم تصل كميات الإنتاج فى عام ١٩٧٧ إلى أعلى مستوى محقق قبل الانفتاح . وفى بعض الحالات يلاحظ أيضا أن كميات الإنتاج عام ١٩٧٧ زادت عن مستويات عام ١٩٧٣ ، ولكنها كانت أقل من المستويات المحققة فى عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ أو ١٩٧٦ (١) .

وهذه الدلالات تعكس إلى حد بعيد أن الزيادة المحققة وغير المنتظمة فى إنتاج هذه الصناعات ترتبط بمدى تشغيل الطاقات القائمة العاطلة ، وهو ما يتمشى مع إعلان المسئولين عن تركيزهم على مشروعات الاستكمال والإحلال والتجديد وتوفير مستلزمات الإنتاج ، ولكن مجمل النتائج لا تتناسب مع الانفاق المرصود لها . ويزد من دلالة المؤشرات السابقة أن الصناعات التى ظل إنتاجها أقل من طاقاتها بمقارنة عام ١٩٧٣ مع عام ١٩٧٧ مثل : السكر الخام والجلوكوز والفواكه المحفوظة والنبيذ والمشروبات الروحية والمنسوجات القطنية وورق كرتون عادى والسماد وسوبر فوسفات والمبيدات الحشرية وألواح الصاج والمسبوكات والزجاج والخزف وأدوات صحية والفخار والمواسير والخرسانية والطوب الأحمر والرمل والجبس والمصيص والأسمنت . مما يعنى ذلك أن هنـــاك تراجعا فى صناعات لها وزن مؤثر اقتصاديا . وإذا كانت الصناعات السابقة الذكر قد حققت انخفاضا ملحوظا ، فإن هناك بعض الصناعات لا تتجاوز (١١) منتجا قد حققت تقدما ملحوظا ، إذ زاد إنتاجها بمعدل يفوق أكثر من ٥٥ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الفتـرة من ١٩٧٤ - ١٩٧٧ ، وهـذه المنتجات هى الحديد الزهر والبيرة واللبن المبستر والمسلى الصناعى (٢) .

وفى إطار ما خطط لقطاع الصناعة التحويلية فى فترة الانفتاح الاقتصادى طرأ عدة تحولات هيكلية وبنيوية . لقد أحكمت السيطرة الأجنبية على استرتيجية التوسع الصناعى سواء

---

(١) تقديرات ١٩٧٨ ، وزارة التخطيط والبنك الدولى وصندوق النقد

World Bank report, No 2738- Est, 1979.

نقلا عن عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٤٧٢ .

(٢) اعتمد فى حساب هذه النتائج على أرقام الإنتاج الصناعى الواردة فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى الســنوى ، ١٩٧٥ ويوليو ١٩٧٨ . راجع فى ذلك : عادل حسين المرجع السابق ، ص ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .

فى هيكله أو بنيته . فمن خلال ما حدده البنك الدولى حصر التخصص الصناعى لمصر فى مجال الأسمنت والأسمدة وتكرير البترول والأثاث والصناعات الغذائية . كان الهدف من ذلك حصر دائرة التركيز فى هذه المجالات لترك بقية المجالات أمام الشركات الأجنبية واستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبى . لقد هدفت كل هذه المحاولات إلى إيجاد بنية اقتصادية تابعة يقودها القطاع الخاص ، أما القطاع العام فيركز اهتمـــامه فى صـــناعة الأســـمدة التـــى يصب ناتجه فى قطاع الزراعة معقل القطـــاع الخاص فى الاقتصـــاد المصـــرى . ولكن يجب أن نعى أن تنمية الزراعـــة من خلال هذه الاستراتيجية كانت باتجاه نموذج الاقتصاد التابع (١) .

وتكشف البيانات الخاصة بالانتاج الصناعى الواردة بالكتاب السنوى للإحصاءات عام ١٩٨٠ أن الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية المعمرة سجلت أعلى معدلات النمو ، وتتسم هذه الصناعات بانخفاض أثمانها عن السلع المستوردة ، وتشترك مع هذه الصناعات فى تسجيل وتائر مرتفعة من النمو للصناعات الغذائية مثل المياه الغازية . أما بقية الصناعات فتتسم بمعدل منخفض ، وهذا ما يبدو جليا فى المنسوجات وصناعة مواد البناء . وإذا كانت بيانات الإنتاج الصناعى تختـــلف كثيرا عما تدلنا عليه بيانات الإنتاج الصناعى (على أساس الأسعار الجارية) ، فإن الأرقام الخاصة بالنمو الصناعى تعطى لنا نسبة تتراوح بين ١٦ ، ١٨ ، وأما الأرقام الخاصة بالإنتاج فتعطى لنا أن متوسط معدل النمو للغزل بلغ ٣٫٤ ٪ ، أما المنسوجات القطنية فسجلت نقصا بلغ – ٣٫٤ ٪ ، فى الوقـــت الذى يعطى لنا معدل نمو سنوى للصناعتين حوالى ١٧ ٪ . وجدير بالتوضيح أن اختلاف النسب يرجع إلى الارتفاع فى الأثمان وإلى تمثيل البترول فى مجمل الناتج الصناعى ، وإلى وجود عدد من الفروع الصناعية (السلع الاستهلاكية المعمرة) سجلت معدلات نمو مرتفعة جدا . إن الأداء السيئ للتصنيع فى هذه الفترة يعود إلى كوكبه من الأسباب نذكر منها : أولا : بدء معاناة الصناعة من نقص الكفاءات الفنية والإدارية والقوة العاملة . ثانيا : عدم توفر قطع الغيار اللازمة التى تستورد من الخارج . ثالثا : ارتفاع أثمان المواد الخام اللازمة للصناعة المحلية . رابعا : المنافسة الشديدة للصناعة المحلية نتيجة إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة . خامسا : حاجة كثير من الوحدات الصناعية إلى التجديد . سادسا : ضعف الحواجز الجمركية ونمط التجارة السائد الذى يفضل الاتجار فى السلع الأجنبية عن المحلية (٢) .

---

(١) فرانسوا ريفييه ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، ١٩٨٠ نقلا عن : محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ... ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

وبالقاء نظرة فاحصة على تصنيف الإنتاج الصناعى فى عام ١٩٧٧ يتضح أن ٧ر٧٧ ٪ من الإنتاج الصناعى كان عبارة عن صناعات تحويلية نهائية ، أي سلع لا يعاد استخدامها فى أية عمليات تحويلية لاحقة . وإن الجزء الأكبر من السلع التحويلية النهائية ٥٢ ٪ من الإنتاج الكلى عبارة عن سلع نهائية استهلاكية (٢ر١٢ ٪ فقط من الانتاج الكلى يمثل سلع نهائية تستخدم لأغراض إنتاجية ومعظمها تستخدم لأغراض البناء والتشييد (حديد تسليح وكمرات حديدية وأسمنت ومواد بناء ... الخ) ، وتعبر هذه النسبة عن درجة التكامل الأفقى بين الصناعة والأنشطة الأخرى . وجدير بالذكر ان ٦٠ ٪ من اجمالى صناعة الحديد والصلب فى مصر تستخدم فى أعمال البناء والتشييد ، أى خارج القطاع الصناعى ، أكثر مما تعمل على توفير مستخدمات الانتاج داخل هذا القطاع ، كما ان صناعة الحديد والصلب فى مصر باتجاهها نحو إنتاج سلع تحويلية نهائية ، فهى تعمل على دعم التكامل الأفقى بين الصناعة والأنشطة غير الصناعية أكثر مما تعمل على دعم التكامل الرأسى فى إطار القطاع الصناعى نفسه . ومن تصنيف الإنتاج الصناعى أيضا يتضح أن ٨ر١٥ ٪ من الإنتاج الصناعى عبارة عن مكونات سلع نهائية ومستلزمات وتشكيل وتعبئة ، وهى نسبة منخفضة خاصة إذا ما عرفنا أن غزل القطن وحده يمثل ٨ر٥ ٪ من النسبة السابقة ، كما أن إنتاج السلع الوسيطة الأساسية المستخدمة فى الصناعة التحويلية لم يتجاوز ٢ر٦ ٪ من جملة الإنتاج الصناعى وهذه النسبة تضم بينها إنتاج الصناعات المعدنية وصناعة فحم الكوك المستخدم فى مناشط تحويلية . ويدلنا تصنيف الإنتاج الصناعى أيضا أن إنتاج الآلات والمعدات والأدوات التى تستخدم فى مناشط تحويلية لم تتجاوز ٣ر ٪ من الإنتاج الصناعى فى عام ١٩٧٧ (١) .

كل ذلك يوضح أن نمط التصنيع فى مصر اتجه بشكل أساسى فى التوسع فى صناعات التجميع والتشطيب والتشكيل . وهذا يمكن أن يكون مقبولا لأى دولة ناهضة فى مهد معرفتها بالتصنيع ، إذ أن عمليات التجميع والتشكيل تتسم بالبساطة والسهولة وإنخفاض الكثافة الرأسمالية وتواضع المشروعات إذا ما قورن ذلك بعمليات التصنيع الأخرى ، لذلك فهى عملية تناسب دولة لا تملك عمالة صناعية كفاة ، أو لاتملك رؤوس أموال وطنية كبيرة وأسواق محلية واسعة . وتمثل إقامة صناعة التجميع والتشكيل والتشطيب فى رأينا نوعا من التصنيع الهامشى الذى تبدأ به الدول الناهضة فى النمو استعدادا للدخول فى عالم التصنيع الحقيقى بعد إيجاد مقوماته ومتطلباته فى البيئة المحلية . وتدعم الدول النامية أحيانا المرحلة التمهيدية للتصنيع

---

(١) نادية الشيشينى ، " مدخل جديد لتقييم وتخطيـــط هيكل الإنتاج الصناعى المصرى فى الثمانينات " ، فى : المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين ، ص ٣ .

بإنشاء بعض الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة الأساسية خاصة صناعة الحديد الأساسية والصلب ، ذلك بغية تواجد نواة للتوسع فيما نسمى بالصناعات الثقيلة ، وهذا هو ما فعلته مصر عبد الناصر فى الستينات . ولكن ما حدث فى مصر السادات ، أنها شاهدت نمطا لإنشاء مشروعات التجميع والتشكيل والتشطيب ، وازداد الأمر سوءا أن بلدا مثل مصر خطت حقبات طويلة فى تاريخ التصنيع أن اقامت منشآت مهمتها التعبئة وتسمى مصانع مثل مصانع مستحضرات التجميل ومصانع الأدوات والمياه الغازية التى تعبئ مواد مستوردة فى عبوات مكتوب عليها صنع فى مصر . أى أن مصر تراجعت عن ما حققته فى الستينات وبدأت من أولى عتبات الصناعة وكأنها خالية من خبرة رصيدها التاريخى الصناعى (١) .

لقد هدفت سياسة الانفتاح الاقتصادى التى فتح الأبواب فى قطاع الصناعة التحويلية على مصاريعها لنمو القطاع الخاص الأجنبى والمحلى معا . ويدلنا على ذلك مخطط البنك الدولى لاحتواء القطاع العام الذى ظل بنية متماسكة تحطمت عليه محاولات تهديمه ، والسياسات المالية والنقدية لصندوق النقد الدولى . وعلى الرغم من أن الحكومة مهدت إلى كل ذلك باستصدار القوانين لدفع الاستثمار الأجنبى فى مجال التصنيع ، إلا أن معدلاتها لم تأت بما تشتهيه الحكومة المصرية ، إذ جاءت اسهامات الشركات الأجنبية والأمريكية على وجه الخصوص محدودا للغاية ، كما أن المشاريع التى اتفق عليها لم تتجه إلى الصناعات التحويلية ، كما أن ما اتجه من مشاريع فى إطار الصناعات التحويلية جاءت لمنافسة القطاع العام فى السوق الداخلى (الاستعاضة عن الواردات) ، ولم تقم مشروعات تعمل على أن يكون رأس المال الخاص المحلى تابعا للشريك الأجنبى بشكل مباشر فى بعض المشروعات الكبيرة ، ويعمل فى المشروعات التابعة .

وتوضح البيانات الخاصة بتطور هيكل القطاع الخاص فى الصناعة التحويلية أنه فى عام ١٩٧٥ بلغت نسبة صناعة الغزل والنسيج حوالى ٤ : ٢٨ ٪ ، ثم واصلت انخفاضها فى الأعوام من ١٩٧٦ حتى ١٩٧٩ لتبلغ فى الأخير حوالى ٧ر٢٦ ٪ . وفى الصناعات الغذائية بلغت فى عام ١٩٧٥ حوالى ٩ر٢٢ ٪ وفى عام ١٩٧٩ بلغت ٥ر٢٣ ٪ . وفى الصناعات الكيماوية فى عام ١٩٧٥ بلغت ٢ر٩ ٪ ، ثم فى عام ١٩٧٩ تزايدت بمقدار ٣ر ٪ عن العام الأول . أما فى الصناعات الهندسية فقد تزايدت بشكل واضح بمقدار ١ر١ ٪ ، فبعد إن كانت فى عام ١٩٧٥ حوالى ٨ر٨ ٪ ، أصبحت فى عام ١٩٧٩ ، أى بعد ٤ سنوات حوالى ٩ر٩ ٪ (٢) .

---

(١) نادية الشيشينى ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(٢) عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٤٨٣ .

وبمقارنة إسهامات القطاع العام والخاص فى إجمالى الإنتاج الصناعى ، يتجلى أنه فى عام ١٩٧٢ بلغت جملة مساهمة القطاع العام حوالى ١ر١٨١ر٧ مليون جنيه ، أما القطاع الخاص فبلغت حوالى ٢ر٣٨٨ مليون جنيه ، وفى عام ١٩٧٥ بلغت ١ر٦٧١ر١ مليون جنيه للقطاع العام ، أما القطاع الخاص فبلغ حوالى ٥ر٥٩٦ مليون جنيه . بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص فبلغ حوالى ٥ر٥٩٦ مليون جنيه . فبينما بلغت نسبة مساهمة القطاع العام إلى القطاع الخاص فى عام ١٩٧٢ حوالى ٨ر٢٤ ٪ ، نجده فى عام ١٩٧٥ ازدادات بنحو ٦ر١ ٪ ، أى أصبح حوالى ٤ر٢٦ ٪ ، وفى عام ١٩٧٨ بلغت مساهمة القطاع العام ٩ر٣٩١ر٢ مليون جنيه ، والقطاع الخاص حوالى ٣ر٠٤٠ر١ مليون جنيه . أما نسبة مساهمة القطاع الخاص فبلغت حوالى ٣ر٣٠ ٪ . ويتضح أيضا أن قطاع الغزل والنسيج يحتل الصدارة فى مساهمة القطاع العام فى الانتاج الصناعى ، ويأتى بعدها مباشرة قطاع الصناعات الهندسية ، ثم قطاع استخراج المعادن ، أما مساهمة القطاع الخاص فإن قطاع الغزل والنسيج يحتل أيضا مكان الصدارة ، ويأتى فى المرتبة التالية قطاع الأغذية ، ثم قطاع الكيماويات . ومن ذلك يتضح اهتمامات كل من القطاع الخاص والعام فى طرق مجالات الصناعة (١) .

وبإلقاء بعض الضوء على تطور العمال فى حقبة الانفتاح الاقتصادى يتضح من الجدول التالى الذى يصور تطور هيكل قوة العمل بالقطاع العام خلال الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٩ ، أن معدل نمو العمال فى القطاع الصناعى بلغ معدلا يزيد قليلا عن ٣ ٪ سنويا لتصل الى ٥ر٦٠ ألف عامل فى عام ١٩٨١/٨٠ . ومن الجدول رقم (٧) يتكشف أن عمال صناعة الغزل والنسيج والملابس يضمون ما يزيد عن نصف إجمالى قوة العمل فى القطاع الصناعى فى عام ١٩٨٠ . ويلى هذا القطاع من حيث الحجم قطاع الصناعات المعدنية إذ يبلغ حجمه حوالى ٢٠ ٪ من قوة العمل الصناعية برمتها ، ثم يأتى فى المرتبة الثالثة قطاع صناعة المواد الغذائية بنسبة ١٥ ٪ ، ثم الكيماويات بنسبة ١٠ ٪ ، أما قطاع التعدين والحراريات فيقع فى مؤخرة القطاعات من حيث استيعابها لقوة العمل ، إذ تتراوح نسبة العمالة فيه ما بين ٢ر٤ ٪ على أقل تقدير . وجدير بالتبيان أن القطاع العام الصناعى قد حقق قفزة كبيرة من حيث استيعابه للعمالة فى عام ١٩٧٧ ، إذ ازداد عدد العمال من ٨ آلاف عامل إلى أكثر من ٢٢ ألف عامل ، ومرد ذلك طبقا لتفسيرات البعض ، يرجع إلى تنفيذ مشروع فوسفات ابو طرطور .

---

(١) J. Waterbury, op. cit. p. 163.

جدول رقم (٧) يوضح تطور هيكل قوة العمل بالقطاع العام الصناعى ٧٤ - ١٩٧٩ (*)

القطاع الصناعى	١٩٧٤	٪	١٩٧٥	٪	١٩٧٦	٪	١٩٧٧	٪	١٩٧٨	٪	١٩٧٩	٪	معدل النمو٪	معدل النمو السنوى
الغزل والنسيج والملابس	٢٦٦ر٦	٥٣	٢٧٤ر٩	٥٢	٢٨١ر٩	٥١	٢٩٢ر٥	٥١	٢٩٥ر٧	٥١	٢٩٥ر٥	٥٠	٥٠	٢ر١
صناعة المواد الغذائية	٨٢ر٧	١٧	٨٢ر٤	١٦	٨٥ر٥	١٦	٨٧ر٧	١٥	٨٩ر٢	١٥	٩٠ر٢	١٥	١٥	١ر٨
صناعة الكيماويات	٤٤ر٨	٩	٤٩ر٦	٩	٥٤ر٢	١٠	٥٦ر٦	١٠	٥٨ر٣	١٠	٦٢ر٨	١٠	١١	٧
صناعة المعدنية ومنتجاتها	٩٦ر٥	١٩	١١٠ر٩	٢١	١١٧ر٨	٢١	١١٦ر٧	٢٠	١٢٢ر٣	٢١	١٢٠ر٩	٢٠	٢٠	٤ر٦
التعدين والحراريات	٨ر٣	٢	٨ر٣	٢	٨ر٢	٢	٢١ر٧	٤	٢١ر٩	٤	٢٢	٤	٤	٢١ر٥
الإجمالى	٤٩٨ر٩	١٠٠	٥٠٦ر١	١٠٠	٥٤٧ر٦	١٠٠	٥٧١٨		٥٨٧ر١	١٠٠	٥٩١ر٤	١٠٠	١٠٠	٣٠٥

(*) المصدر : عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ... ، مرجع سابق ، ص ٤١٥ .

وإذا كنا قد أوضحنا فيما سبق أن عقد السبعينات (وخاصة النصف الثانى) ، شهد اختلافا واضحا فى وتائر النمو الاقتصادى ، وتضخمت قطاعاته غير الإنتاجية وشهدت القطاعات الزراعية والصناعية نكوصا واضحا ، فإننا بالتالى نرى أن التركيب المهنى والاجتماعى للقوة العاملة قد شهد تشوها أيضا . ودلالة ذلك ارتفاع نصيب قطاع التجارة والمال والخدمات من قوة العمل الإجمالية من ٢٦ ٪ فى عام ١٩٧١ إلى ٣٠ ٪ فى عام ١٩٧٩ ، بينما زاد نصيب قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية (بما فى ذلك البترول ومنتجاته) من قوة العمل الإجمالية من ٣ر١٢ ٪ فى عام ١٩٧١ إلى ٨ر١٢ ٪ فى عام ١٩٨٠ ، أى أنه فى عقد تقريبا لم يزد إلا بحوالى ٦ر ٪ . ومن جهة أخرى فإن الوزن النسبى لقطاع التشييد تضاعف فى قوة العمل الإجمالية من ٣ر٢ ٪ فى عام ١٩٧١ إلى حوالى ٧ر٤ ٪ فى عام ١٩٧٩ ، كما تزايد الوزن النسبى لعمال التشييد فى إجمالى قوة العمل الصناعية من ٧ر٢٥ ٪ فى عام ١٩٧١/٧٠ إلى حوالى ٣٣ ٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ ، أى أنهم أضحوا يشكلون ثلث الطبقة العاملة الصناعية[١] .

وبنظرة عامة على الخصائص الرئيسية للوضع الصناعى المصرى نلمح ما يلى : أولا : اختلال هيكل الناتج الصناعى المحلى ، إذ يغلب على هذا الهيكل صناعات السلع الاستهلاكية بالمقارنة مع صناعات السلع الإنتاجية وخاصة إنتاج الآلات والمعدات ، ثانيا : ضعف القاعدة البشرية والقدرة العملية والتكنولوجية الصناعية . ثالثا : دخول التصنيع فى منافسة غير متكافئة مع الواردات الأجنبية .

وعلى الرغم من أن مصر قد سارت وفق منهج الاستعاضة عن الواردات فى الستينات ذلك النموذج الذى يعتمد على محاولات التصنيع الداخلى لبعض السلع وإحلالها محل الواردات بغرض تعميق مسار التنمية وتحقيق إنتاج الصناعات الثقيلة وتأمين الاستقلال الوطنى ، إلا أنها نهجت نهجا آخر فى منهج الاستعاضة عن الواردات ، ألا وهو الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى أو ما يعرف باسم سياسة الباب المفتوح بهدف زيادة الإنتاج لإشباع السوق المحلى الداخلى[٢] . أن سياسة التصنيع للاستعاضة عن الواردات فى الستينات انقلبت إلى سياسة الاستيراد لإحلال الصناعة الوطنية فى وقت الانفتاح الاقتصادى ، وعملت على إعادة صياغة المستهلك المصرى بطريقة تضمن احكام قبضة الدول الرأسمالية على الواقع المصرى ، واعتماد الأخير على الأول فى تزويده بالسلع الاستهلاكية . إن قيام المشاريع الصناعية تحت اسم

---

(١) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٤١٣ .

(٢) نادية رمسيس ، " النظرية الغربية والتنمية العربية " ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

الانفتاح فى مصر كان حافزا لإحلال الواردات الذى أوجدته القيم الاستهلاكية ، والتى أفضت فى نهاية الأمر إلى إغراق المجتمع فى الديون الخارجية ومن ثم سيادة وضع تابع . لقد تم بهذه السياسة قيام التحالف الجديد بين قوى اجتماعية ثلاثة : الرأسمالية الأجنبية والرأسمالية المحلية والدولة ، ذلك التحالف الذى أنتج ما يسمى برأسمالية الدولة التابعة ، التى فيها يسخر جهاز الدولة والقطاع العام والرأسمالية المحلية لأغراض النمو الرأسمالى (١) .

يتضح من ذلك كله أن طبيعة الدولة تنعكس على حركة التصنيع ، وأن بنية وخصائص ومصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا تحدد نوع التصنيع السائد ، بمعنى آخر أنه من خلال المؤشرات الكمية والكيفية للتصنيع يمكن أن نزعم أن ملامح التصنيع تتحدد وفقا لطبيعة البنية الاجتماعية القائمة وأيديولوجيتها الحاكمة . أو بمعنى آخر أن التغيرات الجوهرية التى تصيب الهياكل الصناعية تأتى من خلال الأيديولوجية الحاكمة وطبيعة التغيرات التى تصيب البنية الاقتصادية الاجتماعية .

إن التحولات الاجتماعية الاقتصادية التى عرفها المجتمع المصرى فى عقدالسبعينات نجد انعكاسا لها فى مجال سياسة التصنيع تلك التى تتمثل فى تحول منهج التصنيع من الاستعاضة عن الواردات إلى سياسة الاستيراد .

إن نمط التصنيع فى مصر السبعينات ارتبط بشكل وثيق بما يعرف بصناعات التجميع والتشطيب والتشكيل ، ذلك النوع من التصنيع الهامشى الذى يرتبط دائما بالمراحل التمهيدية للتصنيع فى البلدان النامية ، لذا يمكن القول أن التصنيع فى مصر السبعينات هو نكوص وارتداء عن ما تم فى مرحلة الستينات . إن الصناعات التى أقيمت فى مرحلة السبعينات فرضت نوعا من الارتباط بالسوق والاحتكارات العالمية . إن التغير فى هيكل التصنيع فى مصر السادات تكشف بوضوح عن نوع الاختيارات الاجتماعية لمسارات عملية التصنيع ، فضلا عن التوجهات الأيديولوجية الحاكمة للبنية الاقتصادية الاجتماعية .

---

(١) ابراهيم العيسوى ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة " ، فى : الفكر الاستراتيجى العربى (مجلة) ، ص ٢٢٨ .

صفوة القـــول أنه إذا كانت أنمـــــاط التصنيع فى مصر قد تعددت بقدر تعدد وتمايز واختلاف الأيديولوجيات الحاكمة التى سادت والأطر السياسية التى وجهت عملياتها ، إلا أن أهم ما يميزها هو خضوع التصـــنيع للأيديولوجيات الحاكمة . إن التصنيع فى مصر كان يأتى وفق قرار سلطوى فوقى . ولما كانت طبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية تنعكس على حركة التصنيع ، وأن خصائص ومصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا تحدد نوع التصنيع ، أى أن ثمة علاقة واشجة بين التصنيع والقوى الاجتماعية ، فكما تؤثر الطبقات الاجتماعية فى وجود نمط معين من التصنيع ، فإن التصنيع يساهم فى صوغ البنية الاجتماعية وبهيكل طبقاتها . وهذا ما سنوضحه فى الباب القادم .